

Distr.: General
7 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، موجزا للآراء المتعلقة بمسألة العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وهي الآراء التي وردت من حكومي عُمان والكرسي الرسولي، ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية.

* A/64/150.

** قُدم هذا التقرير متأخرا عن موعده المحدد بغية إدراج أحدث المعلومات المتاحة بشأن الموضوع.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	عُمان
٤	الكرسي الرسولي
٦	ثالثا - الردود الواردة من مؤسسات الأمم المتحدة
٦	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٩	منظمة العمل الدولية
١١	صندوق النقد الدولي
١٣	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
١٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٩	منظمة التجارة العالمية

أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ١٧٦/٦٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، في جملة أمور، بتقرير الأمين العام عن العولة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/63/259)، وطلبت إليه أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا موضوعيا عن تلك المسألة.

٢ - واستجابة لذلك الطلب، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ طلبا لالتماس الآراء بشأن المسألة. وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، كانت المفوضية قد تلقت ردودا من حكومتي عُمان والكرسي الرسولي، ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

عُمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

أشارت حكومة عمان إلى الفقرتين ٤ و ٦ من قرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٣، وهما الفقرتان اللتان تتصلان، حسبما أفادت السلطنة، باتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تشير إلى مسؤوليات الدول الأعضاء وحقوقها، وهي: التزام الدول بالشفافية في نظام التبادل التجاري؛ واستعدادها لتحرير التجارة وما يتصل بها من خدمات ولتفادي التمييز في العلاقات التجارية، فضلا عن تحرير قطاع الزراعة. وتظل السلطنة ملتزمة بتنفيذ الفقرة ٩ من ذلك القرار، التي تتعلق بتيسير قيام البلدان النامية بدور أكثر فعالية في النظام الاقتصادي العالمي، ومشاركتها في وضع القواعد واتخاذ القرار مما يوجد نظاما عالميا أكثر شفافية. وذكرت حكومة عُمان أنها تظل ملتزمة بهذا المنظور باعتبارها عضوا في منظمة التجارة العالمية.

وذكرت حكومة عُمان أن العولة تعود بالنفع فيما يتعلق بتعزيز التبادل وتيسير تحقيق المصلحة المشتركة للبشرية في إحراز التقدم من خلال تطوير العلم والتكنولوجيا. بيد أن

الحكومة أشارت إلى أن العولمة لا ينبغي أن تكون بمثابة تهديد للهوية والقيم والثقافة الوطنية، كما لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها سياسة عامة موجهة فقط صوب الهيمنة على السوق والربح.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ذكرت حكومة الكرسي الرسولي^(١) أنه في الوقت الذي قد تترتب فيه على العولمة آثار قد تعود بالنفع على الإنسانية جمعاء من خلال نمو نظام العلاقات الاقتصادية والمالية وتحقيق التقدم التكنولوجي، فإنها تنطوي على مخاطر تتصل بالأبعاد الجديدة للعلاقات التجارية والمالية. فالأزمة المالية الراهنة أدت إلى زيادة أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخل البلدان المصنعة، على حد سواء. وشددت حكومة الكرسي الرسولي كذلك على أن الثروة الاقتصادية المتنامية التي تحققت بفضل العولمة الاقتصادية والمالية والتقدم التكنولوجي رافقتها زيادة في الفقر النسبي.

وأشارت حكومة الكرسي الرسولي إلى أنه بسبب أوجه التفاوت الهائلة بين البلدان فيما يتعلق بفرص الاستفادة من المعارف التقنية والعلمية ومن أحدث منتجات التكنولوجيا، أدت عملية العولمة إلى زيادة الفوارق بين البلدان بدلا من تقليصها من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضافت أيضا أن التداول الحر لرأس المال بشكله وبنيته الحاليين ليس كافيا في حد ذاته لسد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان الأكثر تقدما.

وأقرت حكومة الكرسي الرسولي بأن التجارة الدولية، إذا ما وجهت بالشكل المناسب، تؤدي إلى تعزيز التنمية، ووجهت الانتباه إلى التشوهات التي تطال نظام التبادل التجاري الدولي، وهو النظام الذي يؤدي في أحيان كثيرة، بسبب السياسات الحمائية، إلى التمييز ضد المنتجات الواردة من البلدان الفقيرة وإلى عرقلة نمو النشاط الصناعي في تلك البلدان ونقل التكنولوجيا إليها. وأكدت حكومة الكرسي الرسولي على أهمية المعايير الأخلاقية باعتبارها تشكل أساس العلاقات الاقتصادية الدولية، بما يشمل المساواة في العلاقات التجارية، وإيلاء اهتمام لحقوق الفقراء واحتياجاتهم في السياسات المتعلقة بالتجارة والتعاون الدولي.

(١) تستند مساهمة حكومة الكرسي الرسولي إلى منشور المجلس البابوي للعدالة والسلام. *Compendium of the Social Doctrine of the Church* (Washington D.C., USCCB Publishing, March 2005).

وذكرت حكومة الكرسي الرسولي أن القدر الكافي من التضامن في زمن العولمة يتطلب الدفاع عن حقوق الإنسان، وأشارت إلى بروز شكل من عدم التوافق يبعث على القلق بين مجموعة من "الحقوق" الجديدة التي يجري الترويج لها في المجتمعات المتقدمة وبين حقوق الإنسان الأساسية. وقد نشأت الحقوق الأولى عن الازدهار الجديد والتكنولوجيات الجديدة. ومن جهة أخرى، ظل ضمان حقوق الإنسان الأساسية وتحقيقها أمرين بعيدي المنال، ولا سيما في حالات تخلف البلدان، ومن الأمثلة على هذه الحقوق الحق في الغذاء ومياه الشرب والحق في السكن والأمن والحق في تقرير المصير والاستقلال.

وذكرت حكومة الكرسي الرسولي أن ثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للثقافة المحلية والتنوع، المهنيين بالعملية الاقتصادية والمالية الراهنة، وأضافت أن العولمة يجب أن تحترم تنوع الثقافات.

وأشارت حكومة الكرسي الرسولي إلى أنه يجب التشديد بقوة على التضامن بين الأجيال في زمن العولمة. وفي الوقت الذي أقر فيه الكرسي الرسولي بوجود سعي متواصل للتضامن داخل الجماعات السياسية الوطنية، فإنه يرى أن التضامن يكتسي أهمية أيضا بالنسبة للمجتمع السياسي العالمي في سياق كفالة ألا تتم العولمة على حساب أحوج الناس وأضعفهم.

وبالنظر إلى الدور التي تضطلع به المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية في الاقتصاد المعولم اليوم، أشارت حكومة الكرسي الرسولي إلى ضرورة التمثيل المتكافئ لمصالح الإنسانية جمعاء في تلك المؤسسات. وشددت حكومة الكرسي الرسولي كذلك على حاجة تلك المؤسسات، لدى تقييم الآثار المترتبة على قراراتها، إلى النظر دائما بالقدر الكافي إلى الشعوب والبلدان التي أثقل كاهلها باحتياجات حادة وماسة، وإن لم يكن لصوتها وزن يذكر في السوق الدولية، ومن ثم زاد اعتمادها على الدعم من أجل تنميتها. وينبغي للعمليات الاقتصادية أن تكفل احترام كرامة الإنسان وتطوره الشخصي الكامل في سياق المصلحة المشتركة.

وأشارت حكومة الكرسي الرسولي إلى أن إحدى المهام الأساسية المنوطة بمن يشتغلون بفعالية بالشؤون الاقتصادية الدولية تتمثل في تحقيق تنمية متكاملة في مجال التضامن لصالح البشرية. وجرى التشديد أيضا على أن هذه المهمة تستلزم رؤية اقتصاد يضمن توزيعا عادلا للموارد على الصعيد الدولي.

ثالثاً - الردود الواردة من مؤسسات الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ارتبطت مساهمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بأوجه الضعف التي تعانيها المرأة بصفة خاصة في سياق العولمة وأهمية الحق في التنمية والمخاطر الجديدة التي يشكلها تغير المناخ على التنمية.

وذكرت الإدارة أن استمرار التمييز ضد المرأة وانعدام الحقوق المتساوية أو الحرمان منها في الحصول على التعليم والتدريب والتسهيلات الائتمانية، وانعدام السيطرة على الأرض ورأس المال والتكنولوجيا والمجالات الأخرى للإنتاج يعوق مساهمة المرأة مساهمة كاملة على قدم المساواة في الحصول على فرص متساوية في مجال التنمية والاستفادة منها.

وأشارت الإدارة إلى أن الأزمات المالية فرضت عبئاً غير متناسب على المرأة التي يتركز وجودها في الغالب في القطاعات الضعيفة من العمالة وهي غالباً ما تعاني من البطالة أكثر من الرجل وتحصل على قدر أقل من استحقاقات البطالة والضمان الاجتماعي، وتقل لديها فرص الحصول على الموارد الاقتصادية والمالية والسيطرة عليها. وذكرت الإدارة أن النساء الفقيرات المهاجرات والنساء في مجتمعات الأقليات ربما يتأثرن على نحو غير متناسب وأكدت أن السياسات النقدية والمالية المنفذة بسبب الكساد، مثل خفض الإنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم، يمكن أن تكون لها آثار غير متناسبة على النساء والبنات وذلك بالحد من فرص المرأة والبنات في الحصول على الخدمات الأساسية مما ينتج عنه ترك البنات للمدارس للمساعدة في عمل الأسرة، وزيادة الفجوة الجنسانية في التعليم. وحذرت الإدارة من أن استراتيجيات التكيف تلك يمكن أن تقوض التنمية طويلة الأجل للمجتمع ككل.

وأشارت الإدارة إلى أهمية أن تكفل الاستجابات المتعلقة بالسياسة للأزمات المالية والاقتصادية مراعاة الاحتياجات والأولويات الخاصة لكل من المرأة والرجل والبنات والولد، وألا تقوض السياسات والخطط التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشارت الإدارة في هذا الصدد إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٢)

(٢) سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٢٤٩، رقم ٢٠٣٧٨.

والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذين يتضمنان أحكاما تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة^(٣).

وأشارت الإدارة إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الذي ورد فيه أن الجمعية تدرك أنه في حين أن عمليتي العولمة والتحرير أتاحتا للمرأة فرصا للعمل في العديد من البلدان، فإنهما أيضا جعلتا بعض النساء وبخاصة في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا، أكثر عرضة للمشاكل التي تسببها زيادة التقلبات الاقتصادية.

وأشارت الإدارة إلى الدراسة الاستقصائية العالمية الصادرة في عام ٢٠٠٤ بشأن دور المرأة في التنمية: المرأة والهجرة الدولية^(٤) والتي درست أثر العولمة على هجرة المرأة. وأشارت الإدارة أيضا إلى الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية والتي تركز على "سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية والحصول على الموارد المالية بما فيها التمويل الصغير".

وفيما يتعلق بموضوع العولمة والعنف ضد المرأة، أشارت الإدارة إلى الدراسة المتعمقة للأمن العام والصادرة في عام ٢٠٠٦ عن جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/61/122/Add.1 و Corr.1)^(٥) التي أشارت إلى أن التغييرات الاجتماعية التي أفرزتها العولمة في كثير من السياقات أدت إلى ظهور أشكال جديدة من العنف ضد المرأة وأصبحت عالمية بعد أن كانت أشكالا "محلية" أو "تقليدية" وزادت من أشكال العنف القائمة بما في ذلك الاتجار بالنساء على الصعيد العالمي. وأدت حالات التفاوت الكبير والاضطرابات المتصلة بالعولمة إلى تفاقم الأوضاع التي تسبب في العنف ضد المرأة بزيادة الفوارق في الثروة والمركز الاجتماعي وإفقار الاقتصادات الريفية وتعرض المرأة للعنف في شكل شروط عمل استغلالية في صناعات تفتقر للتنظيم الملائم. وأكدت أيضا أن المهاجرات اللائي لا يحملن الوثائق اللازمة أو لم يحصلن على وضع قانوني من حيث الهجرة يتعرضن أكثر إلى خطورة العنف وتقل إمكانات حصولهن على الحماية.

وأشارت الإدارة إلى القرار ١٤٣/٦١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الذي اعتمدته الجمعية عملا بدراسة الأمين العام المذكورة آنفا والمتعلق بمضاعفة الجهود للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسلم ذلك القرار وقرار الجمعية (١٥٥/٦٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهو أحدث قرار صدر بشأن الموضوع نفسه،

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ (د-٢١)، المرفق.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.IV.4.

(٥) Ending Violence against Women: from words to action – study of the Secretary-General (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.IV.8).

بأن ما تعانيه المرأة من فقر وقلة حيلة وهميش نتيجة استبعادها من السياسات الاجتماعية وحرمانها من منافع التنمية المستدامة يمكن أن يجعلها أكثر عرضة للعنف وأن العنف ضد المرأة يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية والدول، ويحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بموضوع العولمة والتنمية المستدامة، أشارت الإدارة إلى الإعلان المتعلق بالحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ٤١/١٢٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، المرفق) الذي يؤكد أن "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما" (المادة ١، الفقرة ١).

وأشارت الإدارة إلى أن العولمة وفرت فرصة وكذلك تحديات في مجال مكافحة الفقر في العالم وممارسة الحق في التنمية. وأشارت إلى الفرص التي قد تتحقق من العولمة من خلال الفوائد العائدة من التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي في الوقت الذي حذرت فيه من أن التوسع في التجارة يمكن أن يؤثر سلبا على المساواة في الدخل المحلي.

وأشارت الإدارة إلى المخاطر الجديدة التي تشكلها ظاهرة تغير المناخ على التنمية ولا سيما في أفقر البلدان، والبلدان الأشد ضعفا وذكرت أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يجب عليها التصدي معا لظاهرة تغير المناخ وأن التعاون الدولي والدعم المالي المقدم من البلدان المتقدمة النمو سيكون عاملا حاسما في تلبية احتياجات التكيف في البلدان الضعيفة. وأكدت الإدارة أهمية اتخاذ تدابير للتكيف في مجال الزراعة في البلدان النامية من أجل تفادي زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وركزت على النقطة التي أثارها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومفادها أن بعض تدابير التكيف في مجال الزراعة يمكن أن تساهم أيضا بدرجة كبيرة في تحقيق التخفيف فعال التكلفة لآثار انبعاثات غازات الدفيئة.

وأشارت الإدارة إلى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٦^(٦) التي ستصدر قريبا بعنوان "تعزيز التنمية وإنقاذ الكوكب" والتي تشير إلى أن التحول إلى انبعاثات متدنية ومسارات نمو عالية مع القيام في الوقت نفسه بتلبية احتياجات التنمية والتصدي لتغيرات المناخ أمر ضروري يمكن القيام به من خلال ممارسة حكومية نشطة في الاستثمار العام والسياسات الصناعية التي توجه التحول اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.C.1.

وطبقا لما أوردته الإدارة، سوف تساهم النتائج الطموحة والمنصفة لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ والذي سيعقد في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في كوبنهاغن في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بالاعتماد على التكنولوجيات المنخفضة الكربون، ولا سيما في البلدان النامية والتي سوف تقوم بدورها نتيجة للمؤتمر بتوجيه استثمارات كبيرة في قطاعاتها في مجال الطاقة والقطاعات الصناعية في العقود القادمة. وأشارت إلى حاجة البلدان النامية للدعم المالي والتكنولوجي من البلدان المتقدمة النمو لتحقيق عملية التحول إلى النمو منخفض الكربون. وذكرت الإدارة أن العولمة التي تأخذ طابع الاستثمار الدولي العاجل في الهياكل الأساسية منخفضة الكربون والرصيد الرأسمالي والتدفقات الدولية العاجلة في التكنولوجيا سوف تكون عاملا مهما في التصدي لظاهرة تغير المناخ.

واختتمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ردها بالقول بأن نجاح نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ سوف يتطلب موافقة البلدان المتقدمة النمو على أخذ المبادرة في العمل النشط والتخفيف من الانبعاثات وتقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية. وأضافت أن إحراز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سوف يكون ذا صلة فيما يتعلق بتقديم الدعم الملزم للعمل على الصعيد العالمي بشأن الحد من تغير المناخ والتكيف معه.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ذكرت منظمة العمل الدولية أن الدورة الثامنة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ركزت على وضع ميثاق عالمي للوظائف أعلن الحاجة إلى خيارات منسقة بشأن السياسة العالمية لتعزيز الجهود الوطنية والدولية بشأن الوظائف والمشاريع المستدامة والخدمات العامة الجيدة وحماية الأشخاص مع ضمان الحقوق وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

وأشارت المنظمة، وهي تضع في اعتبارها ولايتها في المجال الاجتماعي والاقتصادي، إلى أنها ساهمت في تحقيق عولمة منصفة واقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وتنمية ساهمت بفعالية أكبر في توليد الوظائف ومشاريع مستدامة وفي احترام حقوق العمال وعززت من المساواة

بين الجنسين ووفرت الحماية للضعفاء وساعدت البلدان في توفير خدمات عامة جيدة وساعدت البلدان أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأشارت المنظمة إلى أن هدف المساواة بين الجنسين يعتبر عنصرا أساسيا في الميثاق العالمي للوظائف الذي تتضمن استراتيجيته مزيجا من تقديم الدعم للدخل وتوفير المهارات للتنمية وتعزيز الحقوق في المساواة وعدم التمييز. ويتمثل هدفه في مساعدة الفئات الضعيفة الأكثر تأثرا بالأزمة المالية الراهنة. وأضافت المنظمة أن معايير العمل الدولية وآليات الإشراف والمطالبة المرتبطة بها تمثل محافل مهمة لأنشطتها الموجهة لمعالجة نتائج الأزمة المالية والاقتصادية.

وبالإضافة إلى تأكيد المنظمة للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل والمكرسة في إعلان الحقوق والمبادئ الأساسية للعمل المعتمد في عام ١٩٩٨ أشارت إلى أهمية عدد من الاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية بما فيها صكوك المنظمة المتعلقة بسياسة العمل والأجور والأمن الاجتماعي وعلاقات العمل وإنهاء العمل وإدارة العمل والعمال المهاجرين وشروط العمل في العقود العامة والسلامة المهنية والصحة المهنية وساعات العمل وآليات الحوار الاجتماعي.

وذكرت منظمة العمل الدولية أن إعلان المبادئ الثلاثي الأطراف المتعلق بالمشاريع المتعددة الجنسيات والسياسات الاجتماعية شكل أداة مهمة مفيدة لجميع المشاريع بما فيها مشاريع سلسلة الإمداد للاستجابة للأزمة الراهنة بطريقة اجتماعية مسؤولة. كانت المنظمة قد زادت من عملها الترويجي في عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بالإعلان عن طريق إنشاء مكتب للمساعدة يستجيب للطلبات المتعلقة بطلب المعلومات والتوجيه من الحكومات وأصحاب العمل والعمال والمنظمات الدولية الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكرت منظمة العمل الدولية أنه ومن خلال مذكرة للتفاهم مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس قامت بدور نشط في وضع معيار المنظمة للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 الذي يتوقع اعتماده في عام ٢٠١٠ والذي يستقصي طرقا جديدة لتعزيز معايير العمل الدولي، والاستدامة البيئية، والإدارة المحسنة في المنظمات، وحقوق الإنسان بشكل أوسع، في سياق الأزمة العالمية الحالية.

وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أن اعتماد الميثاق العالمي للوظائف وجد ترحيبا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر القرار E/2009/L.24) وأن المنظمة سوف تضاعف من تعاونها مع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في سياق ذلك التأييد.

صندوق النقد الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الضغوط الاقتصادية والمالية الشديدة التي برزت لأول مرة في عام ٢٠٠٧ قد شكلت تحدياً عالمياً غير مسبوق واستدعت استجابة تعاونية عالمية جديدة بالثناء. وأضاف الصندوق أن جهوداً دولية جديدة وكبيرة يلزم بذلها لتصويب العيوب الشاملة التي أنتجت الشروط المسبقة للأزمة الحالية ومن أجل تحقيق عودة النمو العالمي المستدام والمتوازن.

وأشار الصندوق إلى أن الأزمة كانت نتيجة للفشل الذريع للأسواق - مما يعكس التفاؤل المفرط للمستثمرين عقب فترة ممتدة من النمو القوي، وانخفاض معدل تقلبات الأسواق وانخفاض المعدلات الحقيقية لأسعار الفائدة - الذي فاقمت منه سلسلة من السياسات والتدابير التنظيمية الرئيسية الفاشلة. وأشار الصندوق إلى أن ضعف النظام المالي، وإفراط القطاع الخاص في ركوب المخاطر، وحالات عدم الاتساق التي لا يمكن استمرارها في خيارات سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية هي الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية الحالية.

وأشار الصندوق إلى أن ثمة ثلاثة أنواع من الثغرات في هيكل النظم المالية العالمية التي يتعين سدها وهي: الثغرات في مجال المعلومات، حيث يؤدي عدم شفافية الأسواق إلى اتخاذ قرارات خاطئة؛ والثغرات في الأنظمة التي أدت إلى عيوب شاملة؛ والثغرات في الأسواق التي أجبرت واضعي السياسات على التأمين الذاتي ضد حالة الهشاشة العامة. ولاحظ الصندوق أن سد هذه الثغرات يتطلب أشكالا جديدة من التعاون الدولي.

ويعتقد الصندوق أن من الأهمية بمكان اتباع نهج شامل لاستعادة ثقة الجمهور في القطاع المالي وإعادة إطلاق النمو الاقتصادي. ولما أفاد به الصندوق يجب على الحكومات والمصارف المركزية والمنظمين العمل بشكل حاسم على إعادة الثقة في المؤسسات المالية من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي. ونظرا لاحتلال أحوال النظام المالي، فلن تتمكن السياسة النقدية وحدها أن تعوض عن اختلال السوق والتراجع الشديد، وأن ثمة حاجة إلى الحفز المالي في جميع البلدان ذات الحيز المالي، مع اتخاذ الاقتصادات تدابير مؤقتة ومحددة الهدف تركز على مجالي الإيرادات والنفقات على حد سواء بحيث تؤدي إلى التصدي للمشاكل الأساسية لتباطؤ الطلب. غير أنه حذر واضعي السياسات، في اضطلاعهم بالممارسات الموضحة أعلاه، من إغفال أهمية الاستدامة المالية متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

ولاحظ الصندوق أن كثيرا من البلدان، وبصفة خاصة الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والأسواق الصاعدة، فضلا عن بعض البلدان المتقدمة النمو، ليس لديها حيز مالي تستطيع من خلاله تنفيذ تدابير مالية توسعية على نحو مستدام. وشدد على أهمية تقديم البلدان الأخرى، بما فيها الاقتصادات الكبيرة الصاعدة، للمساعدة الخارجية.

وأشار الصندوق أيضا إلى أن كثيرا من أشد بلدان العالم فقراً ستحتاج إلى دعم خارجي لتأمين مكاسبها الاقتصادية التي حققتها بصعوبة لأنها تأثرت بشدة بالأزمة العالمية. وشدد الصندوق على الأهمية البالغة، في سياق الانخفاض الشديد في الصادرات والإيرادات المالية، وجفاف موارد التمويل الخاص، لزيادة المساعدة الخارجية الموجهة إلى النفقات الاجتماعية البالغة الأهمية والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتفاذي التعديلات القسرية المسيرة للتقلبات الدورية.

ولاحظ الصندوق أن ثمة توافق واسع في الآراء إزاء الحاجة إلى تجنب سياسة الحماية الجمركية بجميع أشكالها في تنفيذ سياسات التصدي للأزمة. وذكر أن نظاما تجاريا عالميا يتسم بالميزد من الانفتاح سيكون عنصرا حاسما للنظام الاقتصادي في المستقبل. ووفقا للصندوق، فإن من الأهمية بمكان تحقيق اختتام طموح وموجه نحو التنمية لجولة الدوحة. واقترح أن تزيد الجهات المانحة من جهودها المبذولة لتقديم المعونة مقابل التجارة للبلدان ذات الدخل المنخفض، لتمكينها من الاستفادة التامة من التجارة بوصفها محركا للتنعاش والنمو المستدام.

ويواصل الصندوق تعزيز نهجه المتبع إزاء الأزمة الاقتصادية العالمية ودوره في التصدي لها وتعزيز النظام المالي بوسائل متنوعة، تشمل في جملة وسائل أخرى، زيادة الإقراض التساهلي زيادة كبيرة، ومواصلة التقدم المحرز بشأن مبادرات تخفيف الديون، وفي الوقت نفسه استعراض حدود الديون وإطار القدرة على تحمل الديون، والتشديد على الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق تقديم المساعدة التقنية، والمساهمة في تعزيز الهيكل المالي الدولي.

وأشار الصندوق إلى أنه كان يحاول كفاءة الاضطلاع بتعديلات اقتصادية لمكافحة أثر الأزمة وأنه راعى احتياجات الفئات الأكثر ضعفا عن طريق التشجيع على تطوير شبكات الأمان الاجتماعي أو تعزيزها. وأضاف أنه قد جرى الحفاظ على مستوى الإنفاق الاجتماعي أو زيادته كلما كان ذلك ممكنا، وأن زهاء ثلث البرامج في البلدان ذات الدخل المنخفض شملت إمكانيات للإنفاق على المسائل الاجتماعية وغيرها من الأولويات. وأشار الصندوق إلى أنه كان يعمل على نحو وثيق مع البنك الدولي والجهات المانحة لتحديد فرص التمويل الخارجي للحماية الاجتماعية وتعزيز إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي.

وذكر الصندوق أنه قد أسهم في الجهود الجارية حاليا لاستخلاص الدروس من الأزمة لتطبيقها على السياسات والتنظيم وإصلاح الهيكل المالي العالمي. وفيما يتعلق بالمسألة الهامة المتصلة بالحصص والأصوات في الصندوق، أشار الصندوق إلى أن الدول الأعضاء اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ صيغة هامة لإصلاح الحصص وزيادة مخصصة في الحصص جرى تصميمها لإعادة التوازن لخصص أسهم الصندوق لتعكس بشكل أفضل تطور الاقتصاد العالمي، وأشار أيضا إلى الزخم الإضافي الذي منحه لجنة النقد والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن طابع النظام النقدي العالمي غير الخاضع للسيطرة يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه له أثر ضار، إن لم يكن مقوضا بشكل منهجي، بالنسبة لتعزيز النمو الاقتصادي العادل والمستدام لأغراض إدارة العولمة على نحو يحد من الفقر بشكل منهجي ويكفل تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٣. وأشار الأونكتاد إلى أن أكثر الشواغل الملحة للبلدان الفقيرة، ولا سيما تلك التي تعتمد على تصدير السلع الغذائية الأولية أو التي تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد المواد الغذائية، حيث ينبغي لفت انتباه واضعي السياسات في الفترة القادمة إلى التقلبات الحادة وزيادة المخاطر في أسواق السلع الغذائية. ويدعو الأونكتاد إلى النظر ليس في الإجراءات الملحة لاستقرار أحوال هذه الأسواق فحسب، بل أيضا في الإصلاحات المنهجية الأعمق والأكثر أهمية، إذا أُريد للتجارة والتمويل خدمة التنمية وليس العكس.

ولاحظ الأونكتاد أن نمو الأزمة في النظام المالي وانفجارها قد حدث بالتوازي مع زيادة حادة وغير عادية في أسعار السلع الأولية للتجارة الدولية وما أعقبها من تراجع شديد في تلك الأسعار. ولاحظ أيضا أن ارتفاع أسعار عدد من السلع قد أوقع عبئا ثقيلا على البلدان النامية التي تعتمد على الواردات من السلع الغذائية وبيع الطاقة، وأسهم في الأزمة الغذائية في عدد من البلدان في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، في حين شكل الانخفاض في أسعار السلع الأساسية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ إحدى القنوات الرئيسية التي انتقل عبرها التباطؤ الشديد للنشاط الاقتصادي والمالي في البلدان الصناعية الرئيسية إلى عالم البلدان النامية. وأشار الأونكتاد إلى أنه على الرغم من أن الانقلاب في أسعار السلع الأساسية كان

كبيرا، فإنه يعادل فقط نحو سُبُع الزيادة في الأعوام الستة السابقة، مما يعني أن أسعار السلع الأساسية ظلت أعلى بكثير من مستوياتها في النصف الأول من هذا العقد.

ولاحظ الأونكتاد أن الزيادة الكبيرة والمستدامة في أسعار السلع الأساسية بين عام ٢٠٠٢ ومنتصف عام ٢٠٠٨ قد صاحبها ظهور متنام لمستثمرين ماليين في بورصات السلع الآجلة. ولاحظ أيضا أن امتداد أسواق المال إلى أسواق السلع الأساسية قد أثار القلق بأن الكثير من التطورات الأخيرة لأسعار السلع الأساسية - ولا سيما الزيادة الكبيرة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والانخفاض الكبير الذي أعقب ذلك - كان الدافع الرئيسي له يتمثل في استخدام المستثمرين الماليين للسلع الأساسية بمثابة فئة من الأصول.

وأكد الأونكتاد أن العبء الأكبر الذي ألقاه المستثمرون الماليون على بورصة السلع الأساسية الآجلة شكل العنصر الرئيسي الجديد في تجارة السلع الأساسية خلال الأعوام القليلة الماضية. وأشار إلى أن هذه التطورات في أسعار السلع الأساسية تدل على أن وراء الأداء المحدد لأسواق السلع الأساسية تكمن عوامل اقتصادية شاملة وعوامل مالية تعمل على نطاق عدد كبير من الأسواق ويجب مراعاتها إن قُدر للتطورات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية أن تُفهم بشكل كامل. وأشار الأونكتاد إلى أن تدخل المستثمرين الماليين قد اتخذ أبعادا جديدة في أعقاب انهيار شركات الإنترنت في عام ٢٠٠٠. وأكد على التطورات الموازية في أسواق السلع الأساسية حيث زاد بأكثر من خمسة أضعاف عدد العقود للسلع الآجلة والعمليات الخيارية في بورصات السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم بين عام ٢٠٠٢ ومنتصف عام ٢٠٠٨، في حين زادت، خلال الفترة نفسها، القيمة الإسمية لمشتقات البيع المباشر للسلع الأساسية بأكثر من ٢٠ ضعفاً. وأشار الأونكتاد إلى هذا التطور الموازي بوصفه المؤشر الأول على دور نشاط المضاربة الواسع النطاق في دفع أسعار السلع الأساسية نحو الارتفاع أولا ثم إلى الانخفاض بعد ذلك.

وأشار الأونكتاد إلى أن عمليات التداول غير المستنيرة مقرونة بسلوك القطيع المتعلق بإدارة الأموال التي تستخدم أدوات التحليل التقنية، مثل تحديد الاتجاه والاستقراء والتداول الحسابي، لأغراض اتخاذ المواقف قد أدت إلى زيادة تقلبات الأسعار في الأجل القصير، فضلا عن تجاوز المستويات العليا للأسعار وهبوطها. وأشار إلى أن التوجه المستمر نحو تمدد الأسواق المالية إلى التداول في السلع الأساسية قد أدى إلى زيادة عدد حالات تغير الأسعار وحجمها النسبي وهي مسائل لا تتعلق بالضرورة بالشروط الأساسية.

ولاحظ الأونكتاد أن الكشف عن الأسعار في الأسواق المفتوحة وإدارة مخاطر الأسعار كان ينظر إليه تقليديا على أنه يشكل المزايا الرئيسية التي يمكن أن تتيحها بورصات

السلع الأساسية للمستفيدين في البلدان النامية. وأضاف أن، البعض يرى أن اللجوء للتحوط بشأن بورصات السلع الأساسية الآجلة عن طريق الحد من المخاطر يشكل أحد البدائل لإدارة الطلب في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية. وفي الحالة الراهنة، أصبحت بورصات السلع الآجلة تقوم بدور إنمائي أكبر لأن جدواها للبلدان النامية يتزايد النظر إليها فيما يتعلق بقدرتها على أن تزيل أو تحد من التكاليف العالية للمعاملات التي تتكبدتها الكيانات على طول سلسلة الإمداد بالسلع الأساسية. وأشار الأونكتاد إلى أنه نظرا للجدل المتزايد بشأن أداء بورصات السلع الأساسية الذي يعزى إلى تمدد الأسواق المالية إلى تداول السلع الأساسية الآجلة، فإن التساؤل الذي تثيره الأزمة المالية الراهنة يتمثل في الكيفية التي يمكن بها تحسين بورصات السلع الأساسية الآجلة على نحو يمكنها من الإضطلاع بدورها الإنمائي. وفي سبيل الإجابة على هذا التساؤل، توصل الأونكتاد إلى أن من المفيد في هذا الصدد النظر في المسائل التنظيمية المتعلقة ببورصات السلع الأساسية الآجلة فضلا عن معالجة تدابير السياسات الدولية الأوسع نطاقا.

وفي هذا الصدد، اقترح الأونكتاد اتخاذ إجراءات فورية في العديد من المجالات بحيث يمكن تحسين التنظيم والتعاون العالمي لمعالجة أثر الاستثمار المالي في بورصات السلع الأساسية الآجلة وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) الإبلاغ الشامل عن بيانات التداول حيث أن رصد المعلومات عن المعاملات ذات الحجم الكبير التي تنطوي عليها العقود المتشابهة سيسمح القائمين بالتنظيم من فهم العوامل المحركة للأسعار والتدخل إن بدا أن بعض التداولات من النوع المثير للمشاكل؛

(ب) الإصلاح التنظيمي الفعال لتمكين المنظمين من التصدي للآثار غير المبررة الناجمة عن أسواق بورصات البيع المباشر للسلع الأساسية وتمكينهم من التدخل عندما تتجاوز مواقف تاجر المضاربة حدود موقف المضاربة و يكون من المحتمل أن تشكل "مضاربة مفرطة"؛

(ج) توسيع نطاق تغطية التقارير المفصلة لبورصات السلع الأساسية الكائنة في الولايات المتحدة عن موقف المنتج ومطالبة البورصات خارج الولايات المتحدة التي يجري فيها تداول العقود المتشابهة بجمع بيانات مماثلة، مما يمكن المنظمين من منع حدوث الآثار الضارة لسلوك التداول المنشئ لفقاعة التداول في أداء تداول السلع الأساسية الآجلة؛

(د) تحديد الجهود لوضع ترتيبات مؤسسية عالمية تدعمها جميع الدول المعنية وتنطوي على احتياطي مادي من الحبوب لاستقرار الأسواق والاستجابة لحالات الطوارئ والحالات الإنسانية؛ وإنشاء آلية للتدخل عندما تعتبر مؤسسة عالمية مختصة أن أسعار السوق

تختلف كثيرا عن نطاق السعر الدينامي المقدر تأسيسا على العوامل الرئيسية للسوق. وينبغي ان تتمكن الآلية العالمية من المضاربة في مواجهة مواقف الصناديق التحوطية وغيرها من كبار المشاركين في السوق، وأن تضطلع بدور "صانع السوق".

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النهج الذي يتبعه في التنمية يستند إلى عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس كي يعيشوا حياة لها قيمة بالنسبة لهم، وأن تعريف الفقر هو أنه ظاهرة متعددة الأبعاد لا تنطوي على الحرمان من الدخل فحسب، بل أيضا على غياب فرص الحصول على خدمات مثل الصحة والتعليم، وعلى غياب الكرامة والمشاركة في المجتمع. ولاحظ البرنامج الإنمائي أن مكافحة الفقر بجميع أبعاده أمر يتلازم مع الجهود الرامية إلى إعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجميع الشعوب.

وذكر البرنامج الإنمائي أنه أيد جهود البلدان الرامية إلى إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في أطر التعامل مع الفقر والتنمية من خلال مبادرات تجريبية مختلفة على الصعيد القطري. وعلى الصعيد العالمي، يسعى البرنامج إلى تحسين ما لديه من أدوات بغية إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان في عمله، ويشمل ذلك، في جملة أمور، نماذج تقييم الاحتياجات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية ودروس محو الأمية في المجال الإحصائي التي ستكون متاحة قريبا على الإنترنت.

وذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يؤيد الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز إمكانات العولمة في مجال محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة سكانها. وأكد البرنامج أن بوسع العولمة، من خلال تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، أن تساهم في دفع التنمية البشرية قدما. وأشار إلى أن مجموعة من العراقيل الداخلية والخارجية تقوض الجهود التي تبذلها البلدان الأشد فقرا للاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وأضاف أن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية أظهرت مدى ضعف البلدان الأشد فقرا في مواجهة الصدمات الخارجية وقدرتها المحدودة على الاستجابة.

وذكر البرنامج الإنمائي أن عمله الرامي إلى الترويج لعولمة أكثر شمولاً يركز على تعزيز قدرات البلدان النامية على المنافسة دولياً، والتفاوض، وتفسير وتنفيذ اتفاقيات بشأن

التجارة، والملكية الفكرية، والاستثمار، على نحو يعطي الأولوية للحد من الفقر واللامساواة فضلا عن التنمية البشرية. وأضاف البرنامج الإنمائي أنه يساعد البلدان على تعزيز القدرات الوطنية على التفاوض والإدارة في مجال تمويل التنمية، بما في ذلك المساعدات والديون، على نحو يتسق مع إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وفي هذا السياق، أشار البرنامج الإنمائي إلى أنه يتعاون بنشاط مع البلدان النامية، والشركاء في التنمية، والوكالات والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف الإقليمية، في سياق "مبادرة المعونة لصالح التجارة" و "الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمقدمة لأقل البلدان نموا"، بهدف تعزيز حجم ونوعية المساعدات المخصصة للتدخلات المتصلة بالتجارة في تلك البلدان ومساعدتها على دمج التجارة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر.

وأشار البرنامج الإنمائي إلى أنه يساهم في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل تعزيز تساق سياسات التنمية ويؤدي دورا هاما في إدماج التجارة ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري، وذلك من خلال المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، وهي مجموعة تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لشؤون التنسيق في منظومة الأمم المتحدة وأنشئت في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في غانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأضاف البرنامج الإنمائي أن المجموعة المشتركة بين الوكالات أصدرت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ منشورا عنوانه "المعونة لصالح التجارة والتنمية البشرية: دليل لإجراء عمليات تقييم الاحتياجات في مجال المعونة لصالح التجارة" اقترح منهجية تشاركية لإجراء تقييمات للاحتياجات على نحو راسخ في نهج التنمية البشرية. وأشار البرنامج الإنمائي إلى أن المجموعة المشتركة تعمل على صياغة منهجية لتقييم أثر التجارة على التنمية البشرية.

وفي مجال تمويل التنمية، ذكر البرنامج الإنمائي أن أعماله تهتم بما يتركه إطار العمل المتعلق بالقدرة على تحمل الدين من آثار على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الأخرى المدينة إلى درجة حرجية. وأجرى البرنامج الإنمائي دراسات حالات إفرادية قطرية مختلفة أتاحت تقديم المشورة في مجال السياسات الخاصة بمجمل ممارسات الاقتراض أكثر تساوفا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وأشار البرنامج الإنمائي إلى الجهود التي يبذلها في سبيل إشراك القطاع الخاص كشريك فعال لتحقيق التنمية البشرية كما يتبين من مشاركته منذ عام ٢٠٠١ في مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومساهمته في إنشاء ٦٠ شبكة محلية تابعة للمبادرة. وتجمع تلك

الشبكات قطاع الأعمال مع منظمات المجتمع المدني والحكومات، وتهدف إلى الترويج لمبادئ الاتفاق العالمي، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد. وذكر البرنامج الإنمائي أيضا أنه يستضيف الأمانة العامة لمبادرة "دعوة مؤسسات الأعمال التجارية إلى العمل"، وأنه نفذ من خلال ذلك أكثر من ٥٠ شراكة مع شركات القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم. والأهداف الرئيسية لهذه الجهود هي الارتقاء بالشراكات عبر القطاعية من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية، وخلق المزيد من الفوائد من العولمة لمصلحة الفئات الضعيفة، وتشجيع قطاع الأعمال على المساهمة في خلق فرص عمل للسكان ذوي الدخل المنخفض وتحسين سبل الحصول على السلع والخدمات الأساسية.

وفي هذا الإطار، أشار البرنامج الإنمائي إلى أنه اعتمد في عام ٢٠٠٧ استراتيجية بشأن القطاع الخاص على نطاق المنظمة تحت عنوان "تعزيز تنمية الأسواق الشاملة"، وأبرزت هذه الاستراتيجية دور البرنامج في دعم البلدان المستفيدة من أنشطته في تطوير الأسواق والاقتصادات التي يسهل على السكان ذوي الدخل المنخفض الوصول إليها والاستفادة منها، مع الأخذ بالحسبان في ذات الوقت المسائل المتعلقة بالاستدامة البيئية. ويجري حاليا تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال عدد متزايد من المشاريع والبرامج.

وأشار البرنامج الإنمائي إلى أنه يدرك أن الحد من الفقر يعتمد على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والعكس بالعكس. وشدد البرنامج الإنمائي، بوصفه واحدا من المنظمات الثلاث الرئيسية التي تنفذ "مرفق البيئة العالمية"، على وجوده الملموس على أرض الواقع، وعلى النظام الراسخ لمراقبة الجودة من خلال مراكز الخدمات الإقليمية التابعة له. كما ذكر البرنامج الإنمائي أن إنجازاته في مجال الاستدامة البيئية شملت إنشاء مناطق محمية جديدة في ٥٠ بلدا من خلال تنفيذ مشاريع للتنوع البيولوجي بتمويل من "مرفق البيئة العالمية" لتكفل منع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقديم المساعدة إلى أكثر من ١٠٠ بلد وبشأن ٢٠ كتلة مائية دولية لكفالة الاستدامة البيئية الطويلة الأجل، والتخلص من ٦٣ ٠٠٠ طن من المواد المستنفدة للأوزون في ١٠٠ بلد منذ عام ٢٠٠١. بموجب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون^(٧)، مما حقق أيضا فوائد كبيرة بالنسبة للمناخ.

وذكر البرنامج الإنمائي أن تقرير التنمية البشرية المعنون "التغلب على الحواجز: التنقل البشري والتنمية" الذي سيصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ سينطلق من مسألة توزيع القدرات غير المتكافئ عالميا بصورة غير عادية، وهو أمر قد يتفاقم بنتيجة السياسات

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩.

المشوهة، وسيسهب في النظر في توصيات لتعزيز ما للهجرة من نتائج على صعيد التنمية البشرية.

وأشار البرنامج الإنمائي إلى أنه يقود أيضا الجهود التي تبذلها المفوضية الأوروبية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، في تنفيذ المبادرة المشتركة بشأن الهجرة والتنمية التي تهدف بشكل عام إلى دعم منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية الساعية إلى الإسهام في الربط بين الهجرة والتنمية، والهادفة إلى جملة أمور منها تحديد الممارسات السليمة في هذا المجال وتبادل المعلومات بشأن ما هو مجدٍ فعلا على الصعيدين المحلي والدولي بهدف المساهمة في صنع السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩]

بينت منظمة التجارة العالمية أن الجمعية العامة قد أقرت بوضوح بما تضطلع به الآليات متعددة الأطراف من دور فريد في التصدي للتحديات الراهنة والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. وفي هذا الصدد، أشارت المنظمة إلى أن هذا الدور قد تجسد في أسس منظمة التجارة العالمية ومهامها باعتباره دورا يرتبط بإطار جماعي وعالمي من القواعد والضوابط. وتعد الشفافية والاتساق والإنصاف القوى الدافعة الكامنة وراء أداء نظام التجارة المتعددة الأطراف وآليات حقوق الإنسان.

وفي معرض إشارة المنظمة إلى خلفياتها التاريخية المشتركة، بينت أن لكل من النظام التجاري المتعدد الأطراف وآليات حقوق الإنسان سمات عديدة مشتركة، فهي ثمرة الحركة التي انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية والتي أنشأت المؤسسات اللازمة للحفاظ على السلام والأمن والرخاء على المستوى الدولي. وقد وجد نظام التجارة المتعدد الأطراف مكانه في هذا الإطار العالمي من القواعد والضوابط؛ ولما كان هذا النظام عنصرا من العناصر المكملة الموجودة ضمن إطار شبكة الحوكمة العالمية، فإنه يدعم تحقيق التطلعات في مجال حقوق الإنسان عبر إزالة قدر كبير من الحواجز التي تعيق التجارة، وإلغاء المعاملة التمييزية في علاقات التجارة الدولية، وتحقيق تسوية سلمية للتزاعات تقوم على احترام سيادة القانون.

وأشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن انفتاح التجارة الدولية قد سار جنبا إلى جنب مع النمو والتنمية ووفر الكفاءة اللازمة لرفع مستويات المعيشة، ويمكن بهذه الطريقة من

المساهمة في إدخال تحسينات فعلية في مجال حقوق الإنسان. إلا أن هذه العملية ليست تلقائية وتفتقر مسبقاً أن تكون القواعد الحالية عالمية وعادلة وأن تعكس جميع احتياجات من يتقيد بها.

وأشارت المنظمة أيضاً إلى أن مجموعة القواعد والاتفاقات الحالية التي تشكل مجتمعة نظاماً تجارياً متعدد الأطراف لا تعكس بالكامل التغييرات المتعلقة بالتركيبة وبالطلبات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية في عالم تجارة اليوم المعولم. وقد شكلت الدعوة إلى إعادة توازن القواعد التنظيمية وتوجيهها نحو احتياجات البلدان النامية العامل الأهم وراء قرار الدول الأعضاء في المنظمة إطلاق جولة مفاوضات الدوحة في عام ٢٠٠١. وتمثلت أقوى الدوافع الكامنة وراء هذا الاعتقاد بأن التغيير بات مطلوباً في ظل تغير العالم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنظام الدولي والتسليم بالمسؤولية المشتركة لمواجهة تحديات التنمية والفقر التي تقيمن على جدول الأعمال الدولي الحالي.

علاوة على ذلك، أكدت المنظمة أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أسهم إسهاماً كبيراً، من حيث المعايير الاقتصادية، في النمو الاقتصادي والتنمية والعمالة. فالتجارة تعتبر إحدى القوى الدافعة للعولمة والدور الذي تؤديه في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر هو دور أثبت بوضوح ما حققته من مكاسب للعديد من البلدان النامية. والآثار العكسية لانهيار أحجام التجارة على النمو والعمالة والاستقرار تدل، في الظروف الحالية، على أهمية التجارة وهشاشتها في آن واحد. وفي عام ٢٠٠١، عقد وزراء جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية العزم على مواصلة عملية الإصلاح وفتح السياسات التجارية من أجل الاستمرار في ضمان تأدية النظام لدوره الكامل في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية.

وذكرت المنظمة أيضاً أنه، بالنظر إلى أهمية التجارة العالمية للتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر، سعى أعضاؤها إلى ضمان أن تترد احتياجات ومصالح غالبية أعضائها، سواء أكانوا بلداناً نامية أم متقدمة، في صميم أداء نظامها. ومن هذا المنطلق، عملت المنظمة على تكييف النظام التجاري المتعدد الأطراف وإصلاحه على نحو يكفل قدرة معظم أصحاب المصلحة على تأمين نصيب في نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجاتهم الاقتصادية والإنمائية.

وبينت منظمة التجارة العالمية أن هذا التغيير في أولوياتها يتجلى في العمليات اليومية للمنظمة، وكذلك في مواقف أعضائها التفاوضية. وقد تم تعزيز عدد من المهام الرئيسية التي يضطلع بها النظام وأعيد توجيهها صوب تلبية احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

وتوفير إمكانية مضمونة للوصول إلى الأسواق وإصلاح القواعد بما يخدم مصالح البلدان النامية ووضع برامج للمساعدة التقنية المستدامة والقائمة على الطلب وبرامج لبناء القدرات هي أمثلة عن الدور المركزي الذي تحتله التنمية في العمليات الحالية لمنظمة التجارة العالمية. وما زال استمرار مفاوضات الدوحة يدل على أن أعضاء المنظمة قد أيدوا مجتمعين فكرة أن يضطلع نظام التجارة المتعدد الأطراف بدور حاسم في تعزيز وضع معظم البلدان الفقيرة في العالم، إن لم يكن جميعها، وأنه يتعين القيام بالكثير من العمل لتحقيق ما لدى النظام المتعدد الأطراف من قدرات كامنة لإيجاد الرفاه.

وفي هذا الصدد، أشارت المنظمة إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية لم تشكل تهديدا خطيرا على التقدم الإنمائي الذي أحرز حتى الآن. وبما أن الأزمة هي أزمة عالمية، فهي تحتاج إلى حلول عالمية. وليس هناك من اقتصاد في العالم في مأمن من انتشارها؛ ولكن رغم وجود بعض الإشارات التي تدل على استقرار الأسواق المالية، فإن الأزمة لم تشارف بعد على الانتهاء، خاصة في بلدان نامية عديدة لم تصبح إلا الآن معرضة بالكامل لآثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى الأثر السلبي الواضح الذي خلفته الأزمة على العديد من الاقتصادات الفقيرة في العالم، فإنه من الضروري أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لمساعدتها في إيجاد هامش التخفيف اللازم لاستيعاب أثر الأزمة. والعديد من البلدان النامية لا يمتلك حاليا الوسائل اللازمة للاستفادة من مجموعة الحوافز المالية لإعادة تنشيط اقتصاداتها، ولا تتوفر لها الإعانات اللازمة لدعم زراعتها أو أوساطها التجارية أثناء الأزمة. كما أنها تفتقر إلى شبكات الأمان الاجتماعي اللازمة لحماية سكانها من انخفاض الإيرادات ومن احتمال تراجعها إلى دون خط الفقر.

وتوقعت المنظمة أن تقلص أحجام التجارة في عام ٢٠٠٩ بمعدل ١٠ في المائة، مما يستتبع انخفاضا بمعدل ١٤ في المائة للبلدان المتقدمة، وبمعدل ٧ في المائة للبلدان النامية. وإلى جانب الانخفاض الحاد في الإنتاج العالمي والطلب العالمي في عام ٢٠٠٨ والانكماش الآخر المتوقع عام ٢٠٠٩، فإن التطورات الراهنة تعرض الفوائد المحضة التي جنتها التجارة بوصفها أحد محركات النمو للخطر.

وأكدت المنظمة أن هذا الأمر يثير قلقا خاصا لدى البلدان النامية التي تأثرت بصورة غير متناسبة نظرا لانخفاض الطلب على السلع والبضائع تامة الصنع، ولالاتجاهات السلبية لأسعار السلع الأساسية وازدياد صعوبة الحصول على تمويل التجارة الذي أضحى باهظ التكلفة. ومن المحتمل أن يتواصل تراجع حصائل التصدير والإيرادات الحكومية في العديد من البلدان النامية، بينما تقلصت بالفعل التحويلات من البلدان الغنية. وأخيرا، من المتوقع أن

تراجع في بعض البلدان تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠٠٩، بمعدل يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة.

وأشارت المنظمة إلى أن الوضع قد يزداد تفاقمًا ما دام هناك احتمال بأن تطرأ زيادة في التدابير الحمائية التي من المرجح أن تزيد من التدهور الاقتصادي في دوامة. وتتولى المنظمة رصد التجارة والتدابير ذات الصلة التي اتخذها أعضاؤها في سياق الأزمة. ويشير آخر تقرير أصدرته منظمة التجارة العالمية إلى وجود اتجاهات سلبية أخرى نحو اتخاذ المزيد من الإجراءات التقييدية، إلا أنه تم احتواء اللجوء إلى الحمائية بالغة الشدة. علاوة على ذلك، توجد بوادر تحسن في مناخ السياسات التجارية تتجلى في شكل تدابير فتح التجارة وتيسيرها. بيد أنه على الرغم من النداءات المتواصلة من اقتصادات العالم الرائدة للامتناع عن اللجوء إلى الحمائية، ليس هناك من إشارة واضحة تدل على عدم عودة الحمائية إلى الظهور.

علاوة على ذلك، أكدت المنظمة أيضا أنه من المهم كذلك الإبقاء على انفتاح التجارة عند وضع جدول أعمال الدوحة الإنمائي. والالتزام الأخير الذي قطعه عدد كبير من الأعضاء بالتوصل إلى وضع جدول للأعمال بحلول نهاية عام ٢٠١٠ هو دلالة مرحب بها وضرورية للغاية على الإقرار بأهمية وضع قواعد وضوابط تجارية متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف. والقواعد المعمول بها حاليا التي تقر أصلا بالتدابير والإجراءات التجارية المشروعة، وأي تعزيز آخر لهذه التدابير التي تركز على التنمية المنصفة سيمثل واحدا من أهم الإجراءات الجماعية التي يمكن أن تتخذها الحكومات في جميع أنحاء العالم. وسيكفل التوصل إلى خاتمة طموحة ومتوازنة وموجهة لبرنامج الدوحة الإنمائي بقاء نظام التجارة العالمي مفتوحا لدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها جميع البلدان. كما بينت المنظمة أن برنامج الدوحة الإنمائي هو أفضل مجموعة حوافز متعددة الأطراف متاحة وأن استكمالها هو أضمن وسيلة لصون المصالح التجارية الفردية ونظام التجارة المتعددة الأطراف من تفشي الحمائية.

وأشارت المنظمة إلى أن المصارف الدولية وغيرها من المزودين بالقروض غير قادرين، في ظل الأزمة المالية الراهنة، على توفير القروض الكافية بمعدلات مقبولة الفائدة وفقا لما يطلبه التجار. وبالإضافة إلى الالتزام بزيادة المعونة التي اتفق عليها قادة العالم في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٩ لمجموعة العشرين الذي عُقد في لندن، تتولى الحكومات ومصارف التنمية المتعددة الأطراف معا سد الثغرة القائمة في تمويل التجارة. ومع ذلك، يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات، ولا سيما فيما يتعلق ببناء قدرة إنتاجية مستقرة وطويلة الأجل وإقامة شبكات للهيكل الأساسية في البلدان النامية.

وأشارت المنظمة إلى أنه تم التأكيد مجدداً على الحاجة إلى تمويل قابل للتنبؤ ومستدام وغير منشئ للديون أثناء استعراضها العالمي الثاني المعني بالمعونة لصالح التجارة الذي عقد بجنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتعد مبادرة المعونة لصالح التجارة حافزاً يحتاج إليه العديد من الاقتصادات النامية وأقلها نمواً من أجل بناء قدرتها الإنتاجية والتمكن من الاستفادة من التجارة باعتبارها أداة للحد من الفقر. وقد بين الاستعراض أن المعونة المقدمة للتجارة منذ عام ٢٠٠٥ قد ازدادت بمعدل ١٠ في المائة سنوياً، ليسجل بذلك مجموع الالتزامات الجديدة مستوى يزيد عن ٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧. علاوة على ذلك، أضافت المعونة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية بشروط غير تساهلية مبلغاً آخر قدره ٢٧ بليون دولار، وهو مبلغ يزيد عن ضعف المبلغ المقيد في عام ٢٠٠٧. وفي هذا السياق، أشارت المنظمة إلى وجود حاجة جلية لتعزيز التقدم الذي أحرز في إطار البعد الإقليمي لمبادرة المعونة لصالح التجارة ولتكثيف عمل المنظمة وشركائها الإقليميين بما يشمل مصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية والقطاعات الخاصة. وقد أشارت بوضوح الجهات المتلقية للمعونة من أجل التجارة إلى أنها أحد أهم الصكوك المتعددة الأطراف المبرمة لمساعدة البلدان النامية في حل المشاكل الناشئة عن الأزمة المالية وفي الخروج منها بوضع أفضل للاستفادة من الفرص التجارية.

وأبرزت المنظمة أن المعونة من أجل التجارة والاختتام الناجح لجولة الدوحة كانا الوسيلتين العالميتين اللتين يمكن بل وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدمهما للقضاء على الآثار السلبية لهذه الأزمة. ويعد كل من المعونة من أجل التجارة وجولة الدوحة ثمرة المصالح المتبادلة والتعاون وقد أتاحا فرصة أخرى لإعادة إحياء التعاون المتعدد الأطراف وتأكيد أهميته. ويعد تعزيز قواعد نظام التجارة المتعدد الأطراف والحفاظ على طموحات البلدان وتطلعاتها في السياسة التجارية بمثابة عوامل فاعلة هامة لتحسين الحوكمة العالمية وزيادة كفاءتها.

وأكدت منظمة التجارة العالمية أيضاً أن الضوابط الأساسية التي استرشدت بها التجارة الدولية حتى الآن هي ضوابط حاسمة الأهمية لدعم الانتعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم زيادة كفاءة الأعمال المستدام لحقوق الإنسان. وأكدت المنظمة موقفها بشأن العولمة، ألا وهو أنها كانت وستبقى مصدراً لتحقيق الرفاه ما دام المجتمع الدولي مستعداً للاستفادة منها وتنظيمها عن طريق السياسات العامة والقانون.